الصباح الاقتصادية
12
العدد 3025 - السنة العاشرة
الأحد 8 رجب 1439 - الموافق 25 مارس 2018
Sunday 25 March 2018 - No.3025 - 10th Year

اعتبر أن رؤية وزيرة الاقتصاد «مهددة بالفشل»

«الشال»: لا يمكن للقطاع الخاص أن ينمو ويزدهر إذا كان مضطراً للرشوة لتسيير أعماله

- الكويت تقدمت في مؤشر سهولة بدء الأعمال من المركز 102 في العام الفائت إلى المركز 96 العام الحالي

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أن وزيرة الاقتصاد قدمت عرضاً طيباً، جاء نتاج جهد 50 جهة حكومية، هدف رؤيتها متشعب، ولكن صلبها هو ردم الخلل الهيكلي الإنتاجي، بمعنى زيادة مضطردة في مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ليتفوق في مساهمته على القطاع العام بحلول عام 2020/2021. وذكرت الوزيرة هدف رقمي، وهو في تقديرنا طموح جداً ويصعب تحقيقه، ويتلخص في زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 38% في عام 2016، إلى 58% بحلول عام 2021. آليات تحقيق ذلك الهدف تعتمد بشكل رئيسي على الاستثمار الأجنبي المباشر، ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتوسع في برامج الخصخصة. ثم تطرح الوزيرة توجهات لعلاج الخلل الهيكلي في ميزان العمالة بالتزامن مع الخلل الإنتاجي، جزئياً بخلق وظائف مواطنة في القطاع الخاص وتشجيع ذلك القطاع بمنحه معاملة تفضيلية في الخدمات الحكومية كلما زاد من عمالته المواطنة، وتطرقت للمواءمة ما بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، بمعنى الحد من تخريج التخصصات التي عفا عليها الزمن وفوائضها كبيرة، والبدء بتدريس تخصصات حديثة تتطلبها التطورات في نسق الإنتاج الخدمي والسلعي. وإستعرضت رؤى لمراعاة العدالة ما بين الأجر والتخصص في كافة وحدات القطاع العام، وجهود لردم الفجوات ما بين رواتب الوافدين والمواطنين في القطاع الخاص، وضمنها تطرقت إلى الأثر غير المباشر لردم فجوة ميزان العمالة على تعديل التركيبة السكانية.

بإيجاز، تطرقت الوزيرة للإختلالات الاقتصادية الهيكلية الأخرى، الخلل الإنتاجي وخلل ميزان العمالة والخلل في تركيبة السكان، وذكرت بأن الآليات جاهزة في شكل مشروعات وبرامج وسياسات، وكل ما تقدم صحيح وفي حدود المنطق، وقد لا يتحقق هدف زيادة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنحو 20% بحلول عام 2021 ما لم يكن ذلك ناتج عن هبوط مساهمة القطاع العام بسبب ظروف سيئة في سوق النفط، ولكن، سيكون في حكم المقبول نصف تلك الزيادة إذا كانت ناتجة عن نمو اقتصادي عام ومرتفع، وعن تفوق النمو الموجب لمساهمة القطاع الخاص على النمو الموجب لمساهمة القطاع العام.

ما يجعلنا متشككون في نجاح تلك الرؤى أمرين، الأول، وبعد استثناء وزراء الإختصاص والوزيرة أحدهم، هو أن صلب الإدارة الحكومية التي أوصلت البلد إلى هذا الواقع الصعب والتي تملك سلطة القرار، لازالت نفس الإدارة التي أفشلت أهداف مشابهة في كل خطط التنمية السابقة، وقد تم الأسبوع قبل الفائت كسر السقف الأعلى للنفقات العامة بعد أسبوع واحد فقط من الإعلان عنه. الأمر الثاني، هو أن كل أدبيات التنمية والنهوض، بدأت أولاً في حراثة الأرض وتسميدها قبل زرعها، بينما معظم ما تم تقديمه في مشروع الاستدامة الاقتصادية والمالية، لم يشمل التعرض للبيئة المهترئة، فلم يتطرق للفساد والشفافية والتنافسية، أي قفز إلى المزروعات ونوع الثمار المحتملة. ولا يمكن للقطاع الخاص أن ينمو ويزدهر إذا كان مضطراً للرشوة لتسيير أعماله، أو إذا كان قراره يمر من خلال مسؤول بشهادة مضروبة أو معين بالبراشوت، ولا يمكن له النجاح إذا كان يمضي معظم وقته في ملاحقة شئونه في قطاع عام غير منتج، فالزرع لا ينمو ولا يثمر إذا كانت الأرض مريضة.

الاستدامة المالية والاقتصادية – ثالثاً: بيئة الأعمال

إجتهد وزير التجارة والصناعة في تقديم رؤاه حول تحسين بيئة الأعمال، وذكر 4 محاور مستحقة للنهوض بتلك البيئة، أولها، هي خفض الزمن اللازم للترخيص للشركات من 60–90 يوم إلى ما بين 3–7 أيام لنحو 83% من الشركات. ثانيها، التعامل مع أكبر معيقات تأسيس مشروع أي إمكانات الحصول على الأراضي التي تحتكر الحكومة نحو 90% منها والتي لا تسمح أسعارها بتأسيس مشروع بتكلفة اقتصادية منافسة، وذكر بأن الحكومة قامت بتوحيد معايير منحها لكل غرض ومكنة أدوار الحصول عليها لطالبيها. ثالثها، كان تبسيط عملية مرور البضائع والركاب من المنافذ المختلفة، والكويت كما نعرف واحدة من أسوأ الدول في خدمات موانئها ومطارها ومنافذها البرية. ورابع المحاور كان في العمل على مكنة الخدمات الحكومية، وذلك يعني خفض التواصل والإحتكاك المباشر مع الجهات الحكومية وإمكان إنجاز المعاملات عن بعد وبتكلفة أقل ووقت أقصر.

وكلها إجراءات صحيحة، وفي سبيل تأكيد نجاعة تلك الإجراءات، يذكر بأن الكويت تقدمت في مؤشر سهولة بدء الأعمال من المركز 102 في العام الفائت إلى المركز 96 في العام الحالي، ورغم أن مركزها لازال متخلف جداً، إلا أن بدء التقدم إنجاز محمود، وأيضاً الوعد بالإرتقاء في مركز الكويت إلى الثلث الأول ضمن ذلك الجدول بحلول عام 2021، هدف لابد من دعمه، فتحديد المستوى المستهدف وربطه بمدى زمني هو الطريق السليم للإنجاز.

المؤذي والمحبط كما في الحالتين السابقتين، أن هذا التقدم المتواضع في مؤشر سهولة بدء الأعمال، تزامن من تخلف كبير في مؤشر مدركات الفساد، وتخلف في مؤشرات التنافسية والشفافية، وإستمرار تعيينات البراشوت وأهمها قيادات مراكز تلك الخدمات مثل المطار والموانئ وغيرها، وتبوء حاملي الشهادات المضروبة مراكز قيادية في القطاع العام. وغلبة التخلف في مؤشرات البيئة الحاضنة طاغية على جهود إصلاح بعضها، وللمرة الثالثة لا لوم على أي وزير يسعى للإصلاح، ولابد من دعمه، ولكنه سوف يعجز في ظل وجود غلبة في الحكومة ترعى بيئة التخلف، وليس هناك أكثر فساد من وباء الشهادات المضروبة ومكافأتهم بمناصب تعليمية وقيادية وتدميرهم لقدرات رأس المال البشري، وهو في كل أدبيات التنمية وسيلتها وهدفها، وليس هناك أسهل من كشفهم وعقابهم لو كانت إرادة الإصلاح موجودة. ونعتقد في ختام تعليقنا، أن دعم وزراء الإختصاص واجب عند نزوعهم للإصلاح، ولكن، جهودهم سوف تتعثر ما لم يشكلوا جبهة للقتال من أجل الإصلاح الشامل ضمن الحكومة، فهي العقبة الحقيقية لإستدامة المالية العامة والاقتصاد.

المباني والوحدات العقارية – ديسمبر 2017

بلغ إجمالي عدد المباني في الكويت في نهاية ديسمبر 2017 –حسب الإصدار الأخير لدليل الهيئة العامة للمعلومات المدنية للمباني والوحدات– نحو 202.4 الف مبنى، مقارنة بنحو 199.2 الف مبنى، في نهاية 2016، أي إن عدد المباني قد سجل معدل نمو بلغ نحو 1.6%، وهو أقل من مستوى النمو السنوي المسجل، في نهاية عام 2016، والذي بلغ نحو 1.8%، ويعتبر نمو عدد المباني في 2017 أدنى نسبة نمو في السنوات الست السابقة، وكان أدنى معدل النمو قد بلغ نحو 0.7% في عام 2011.

وتنقسم المباني إلى وحدات مختلفة، بلغ عددها، نحو 709.3 الف وحدة، مقابل 692.3 الف وحدة، في نهاية عام 2016. وارتفع إجمالي عدد الوحدات بنحو 2.5%، مقارنة بارتفاع بلغ نحو 2.8%، في نهاية عام 2016. وبلغ معدل النمو المركب لعدد الوحدات، خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2017، نحو 2.5%، في حين جاء المعدل المركب للنمو في عدد المباني، للفترة ذاتها، أدنى، إذ بلغ نحو 1.6%، وهو ما يؤكد استمرارية تصغير مساحة الوحدات، ضمن كل مبنى، أي أن التغير في نمط الطلب استمر على نفس المنوال. وتستخدم غالبية المباني، في الكويت، للسكن، إذ تصل نسبة المباني السكنية نحو 68.7% من إجمالي عدد المباني، تليها تلك المخصصة للسكن والعمل، معاً، فتلك المخصصة للعمل، فقط.

وانخفضت نسبة المباني الخالية، وفقاً لبيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إذ بلغت نسبتها نحو 11.6%، وعددها نحو 23.4 الف مبنى، من إجمالي 202.4 الف مبنى، مقارنة بنحو 23.9 الف مبنى خال، من إجمالي 199.2 الف مبنى، في نهاية عام 2016، أي ما نسبته 12%.

وطبقاً لإحصائيات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، تشكل الشقق غالبية عدد الوحدات، إذ شملت ما نسبته 46.8%، من الإجمالي، تلتها المنازل بنسبة 22.1%، ثم الدكاكين بنسبة 18.1%، وحافظ قطاع الشقق والمنازل على زيادة حصته، بصورة منتظمة، منذ عام 2008 وحتى نهاية عام 2017، في حين انخفضت نسبة الدكاكين والملاحق، وبلغ معدل النمو المركب (2008–2017)، للشقق والمنازل والدكاكين، نحو 3.1% و1.6% و3.2%، على التوالي، بينما انخفض معدل النمو المركب للملاحق بنحو 6.3%. وانخفضت نسبة الخالي من الوحدات وفقاً لتقديرات هيئة المعلومات المدنية، في عام 2017، فبلغت نحو 25.5%، بعد أن كانت نحو 26%، في نهاية عام 2016.

المحافظة	استخدام المبنى						
	سكني	تجاري	سكني وتجاري	خدمي	تقوى	تجمعات	خاص
العاصمة	22,120	2,301	3,030	3,039	30	30,520	%10.0
حولي	25,283	3,277	6,332	2,284	22	33,198	%6.9
الأحمدي	25,909	3,377	6,037	9,075	-	44,398	%20.4
الجهراء	26,089	4,682	4,257	4,899	-	39,727	%11.8
مبارك الكبير	22,831	1,693	4,554	2,088	6	31,164	%6.7
الفروانية	18,823	1,084	1,228	2,234	1	23,370	%9.6
الإجمالي	139,055	14,406	25,438	23,419	59	202,377	%11.6
% من الإجمالي	%68.7	%7.1	%12.6	%11.6	%0.03	%100	
التغير عن نهاية عام 2016	3,053	116	486	(470)	0	3,185	
% التغير	%2.2	%0.8	%1.9	%2.0	%0.0	%1.6	

جدول يوضح عدد المباني وتنوع استخداماتها حسب المحافظات خلال 2017

بنك برقان يحقق صافي أرباح 65.2 مليون دينار خلال 2017 منخفضاً بنحو 3 ملايين عن 2016

نتائج بنك برقان 2017

أعلن بنك برقان نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، وحقق البنك ربح خاص لمساهميه بلغ نحو 65.2 مليون دينار كويتي، منخفضاً بنحو 3 مليون دينار كويتي، أو بنسبة 4.3%، مقارنة بنحو 68.2 مليون دينار كويتي في عام 2016. بينما ارتفع صافي ربح البنك بعد خصم الضرائب حين بلغ نحو 69.1 مليون دينار كويتي، وبارتفاع مقداره نحو 2.3 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 3.5%، مقارنة مع مستواه.

البالغ 66.7 مليون دينار كويتي في عام 2016، رغم ارتفاع قيمة إجمالي المخصصات بنحو 5.6 مليون دينار كويتي، ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية مقابل انخفاض في إجمالي المصروفات التشغيلية، وبذلك، ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 9.3 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 7.7%. ويعرض الرسم البياني التالي، للتطور في مستوى الأرباح الخاصة لمساهمي البنك خلال الفترة 2008–2017.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 4.8 مليون دينار كويتي، أو بنسبة 2%، وصولاً إلى نحو 239.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 234.7 مليون دينار كويتي، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 15.2 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 170.9 مليون دينار كويتي، بعد أن كان نحو 155.7 مليون دينار كويتي، وارتفع أيضاً، بند صافي إيرادات الأتعاب والعمولات بنحو 1.4 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 36.6 مليون دينار كويتي، بعد أن كان نحو 35.2 مليون دينار كويتي. وانخفض كلاً من بند صافي الأرباح من العملات الأجنبية وبند الإيرادات الأخرى بنحو 9.5 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 18.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 28.3 مليون دينار كويتي. وانخفض أيضاً بند صافي إيرادات الاستثمار بحدود 20.7% أو ما يعادل نحو 2.6 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 10 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 12.6 مليون دينار كويتي.

وانخفض إجمالي المصروفات (مصروفات الموظفين والمصروفات الأخرى)، بنحو4.6 مليون دينار كويتي، أو بنسبة 4% عندما بلغ نحو 109.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 113.8 مليون دينار كويتي. وارتفعت قيمة إجمالي المخصصات بنحو 5.6 مليون دينار كويتي، كما أسلفنا، أو بنحو 12.5%، حين بلغت نحو 50.3 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 44.7 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2016. وانخفض هامش صافي الربح إلى نحو 20.5% مقارنة بنحو 21.4% في نهاية عام 2016، نتيجة ارتفاع بند إيرادات الفوائد بقيمة أكبر من ارتفاع صافي ربح السنة.

وتظهر البيانات المالية ارتفاع إجمالي موجودات البنك بنحو 146.3 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 2%، ليبلغ إجمالي الموجودات نحو 7.415 مليار دينار كويتي، مقابل نحو 7.269 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2016. وارتفع حجم محفظة القروض والسلفيات بنسبة بنحو 183.5 مليون دينار كويتي أو بنسبة 4.3%، وصولاً إلى نحو 4.408 مليار دينار كويتي (59.4% من إجمالي الموجودات)، بعد أن كان في نهاية عام 2016 نحو 4.224 مليار دينار كويتي (58.1% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة قروض وسلف للعملاء إلى إجمالي الودائع والأرصدة الأخرى نحو 69.6% مقارنة بنحو 68%. وارتفع بند استثمارات في أوراق مالية أخرى بنحو 68.4 مليون دينار كويتي، أو بنسبة 12.3% وصولاً إلى نحو 622.8 مليون دينار كويتي (8.4% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 554.3 مليون دينار كويتي (7.6% من إجمالي الموجودات)، بينما حقق بند المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى انخفاضاً بنحو 171.4 مليون دينار كويتي، أو بنسبة 21.3% وصولاً إلى نحو 632 مليون دينار كويتي (8.5% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 803.4 مليون دينار (11.1% من إجمالي الموجودات)، في نهاية عام 2016.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً، بلغت قيمته 12.2 مليون دينار كويتي، ونسبته 1.9%، لتصل إلى نحو 6.548 مليار دينار كويتي، بعد أن كانت 6.423 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2016. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات، نحو 88.3%، مقارنة بنحو 88.4%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى انخفاض معظم مؤشرات ربحية البنك مقارنة بنهاية عام 2016، إذ انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) ليصل إلى نحو 9.9% مقابل 10.6%. وانخفض أيضاً مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) انخفاضاً طفيفاً، ليصل إلى نحو 0.94%، قياساً بنحو 0.95%. بينما ارتفع مؤشر العائد على رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى نحو 32.9%، بعد أن كان 32.6%. وانخفضت ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك (EPS) إلى نحو 25.4 فلساً، مقابل 27 فلساً. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 12.1 مرة مقارنة بنحو 11.3 مرة، نتيجة تراجع ربحية السهم بنحو 5.9% مقارنة بارتفاع ضئيل للسعر السوقي للسهم وبحدود 0.7%. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.8 مرة، مقارنة بنحو 0.7 مرة، في نهاية عام 2016. وأعلن البنك عن نيته توزيع أرباح نقدية 7% من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 7 فلوس كويتية، وتوزيع 5% أسهم منحة، وهذا يعني أن السهم قد حقق عائداً نقدياً بلغت نسبته 2.3% على سعر الإقفال المسجل في نهاية ديسمبر 2017 والبالغ نحو 307 فلساً كويتياً للسهم الواحد، وكانت التوزيعات النقدية قد بلغت 5% عن عام 2016، بالإضافة إلى توزيع 5% أسهم منحة، أي أن البنك زاد من معدلات توزيعاته.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، مختلطاً، حيث ارتفع مؤشر قيمة الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما انخفضت كمية الأسهم المتداولة وقيمة المؤشر العام وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 397.3 نقطة، وبانخفاض بلغ قيمته 1.8 نقطة، ونسبته 0.5% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، بينما ارتفع بنحو 10.3 نقطة، أي ما يعادل 2.7% عن إقفال نهاية عام 2017.

	اسم الشركة	يوم الخميس 2018/03/22	يوم الخميس 2018/03/15	التغير %	التغير إقفل 2017
1	بنك الكويت الوطني	462.2	458.6	0.8	7.6
2	بنك الخليج	209.7	212.9	(1.5)	8.4
3	البنك التجاري الكويتي	425.9	423.1	0.7	13.5
4	البنك الأهلي الكويتي	216.1	222.6	(2.9)	13.8
5	بنك الكويت الدولي	238.6	245.9	(3.0)	0.4
6	بنك الأهلي المتحد	305.2	313.8	(2.7)	(8.0)
7	بنك وربة	274.9	277.9	(1.1)	(8.3)
8	بيت التمويل الكويتي	1,436.1	1,430.7	0.4	2.5
	قطاع البنوك	452.0	451.5	0.1	6.1
9	الصناعات التجارية	130.6	130.6	0.0	6.4
10	الاستثمارات المالية	225.3	228.6	(1.4)	(3.8)
11	الاستثمارات الوطنية	124.6	126.5	(1.5)	1.1
12	شاريع الكويت القابضة	641.8	659.6	(2.7)	(14.0)
13	السعن للتنمية والاستثمار	42.4	43.6	(2.8)	(4.5)
	قطاع الاستثمار	222.3	226.6	(1.9)	(7.7)
14	الكويت للتأمين	63.7	63.9	(0.3)	5.1
15	الخليج للتأمين	397.5	396.3	0.3	(15.4)
16	الأهلية للتأمين	172.7	191.5	(9.8)	(1.1)
17	وربة للتأمين	47.5	50.1	(5.2)	(10.0)
	قطاع التأمين	146.3	161.0	(3.1)	(7.5)
18	عقارات الكويت	82.4	85.3	(3.4)	(10.5)
19	عقارات المتحدة	120.3	122.4	(1.7)	(26.3)
20	الأوسية العقارية	245.4	254.5	(3.6)	(13.0)
21	المساهمة العقارية	1,372.9	1,376.9	(0.3)	(4.0)
	القطاع العقاري	175.9	179.4	(2.0)	(11.3)
22	المجموعة للصناعات الوطنية	131.3	133.1	(1.4)	(2.0)
23	صناعات الكويت	670.8	670.8	0.0	(5.3)
24	الخليج للكيبلات والصناعات الكهربائية	167.1	169.5	(1.4)	(0.2)
	القطاع الصناعي	191.7	192.8	(0.6)	(3.2)
25	أسيا كابيتال	689.9	689.9	0.0	(15.5)
26	المخازن العمومية	3,287.1	3,287.1	0.0	5.6
27	شركة زين	697.2	700.3	(0.4)	13.2
28	شركة سنرجي القابضة	26.6	28.2	(5.7)	135.4
	قطاع الخدمات	1,055.8	1,057.6	(0.2)	6.5
29	فنار وتجارة العراقي	165.8	165.8	0.0	(13.1)
30	شركة الصفاة العالمية	75.7	76.2	(0.7)	8.0
31	الشركة الأهلية الأمريكية	886.8	989.3	(10.4)	(19.1)
	قطاع الأغذية	349.7	382.3	(8.5)	(17.0)
32	الشركة الكويتية الصناعية	354.1	366.6	(3.4)	(5.6)
33	صناعات الخليج	330.2	330.6	(0.1)	2.4
34	صناعات آبار الخليج	603.3	603.3	0.0	2.5
	الشركات غير الكويتية	230.2	231.2	(0.7)	(0.3)
	المؤشر العام	397.3	399.1	(0.5)	2.7

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

البيان	2017/12/31 (ألف دينار كويتي)	2017/12/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
مجموع الموجودات	7,415,232	7,268,876	146,356	%2.0	⬆
مجموع المطلوبات	6,547,552	6,423,320	124,232	%1.9	⬆
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	672,412	650,107	22,305	%3.4	⬆
مجموع الإيرادات التشغيلية	239,426	234,674	4,752	%2.0	⬆
مجموع المصروفات التشغيلية	109,191	113,758	(4,567)	%4.0-	⬇
المخصصات	50,308	44,714	5,594	%12.5	⬆
الضرائب	18,857	9,457	1,400	%14.8	⬆
صافي الربح	69,070	66,745	2,325	%3.5	⬆
المؤشرات					
العائد على معدل الموجودات	%0.94	%0.95			⬇
العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%9.9	%10.6			⬇
العائد على معدل رأس المال	%32.9	%32.6			⬆
ربحية السهم الواحد (فلس)	25.4	27.0	(1.6)	%5.9-	⬇
إقفال سعر السهم (فلس)	307	305	2	%0.7	⬆
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	12.1	11.3			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	0.8	0.7			

جدول يوضح البيانات المالية لبنك برقان